8

RIGHTS RADAR

اليمن: إغتيال الحق في الحياة

تقرير حقوقي عن الاغتيالات السياسية

أيلول/سبتمبر 2019

RIGHTS
RADAR

اليمن:
إغتيال الحق في الحياة

تقرير حقوقي عن الاغتيالات السياسية

سبتمبر 2019

مقدمة

منذ أكثر من مائة عام من تاريخ اليمن لم تتوقف الاغتيالات عن تقديم نفسها كعامل محوري وحاسم أفرغت فيه الساحة السياسية من أهم رموزها بغض النظر عن إيجابية دورهم من عدمه، والاغتيالات المقصودة في هذا التقرير هي جرائم القتل ذات الطابع السياسي التي لا يرتبط طرفاها بخصومة شخصية، ويمكننا القول إن من أهم دوافعنا لإصدار هذا التقرير هو رغبتنا في حفظ حقوق الضحايا وتضحياتهم في الذاكرة، وإسهاما منا في رفد العمل الحقوقي برصد وتوثيق أبرز حالات الاغتيالات التي تمكنت رايتس رادار من الوصول اليها خلال السنوات القليلة الماضية، في محاولة منها للاسهام في المساعدة على تحقيق العدالة للضحايا وذويهم، وكشف الجناة والانتصاف منهم وعدم إفلات المرتكبين لها من العقاب.

ملخص تنفيذي

منذ انقلاب جماعة الحوثي المسلحة على الحكومة المعترف بها دوليا في اليمن، انطلقت موجة الاغتيالات من العاصمة صنعاء مرورا بمحافظات ذمار وإب وتعز، وبلغت أوجها في عدن. وفي كل مرة تتنوع الأدوات المتبعة في جرائم الاغتيالات، تارة باستخدام سيارات دون لوحات، تقل على متنها مسلحين يترصدون الضحية فيطلقون عليه النار، ثم يلوذون بالفرار، وتارة عبر دراجات نارية، وتارة بعبوات ناسفة.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير من أيلول/سبتمبر 2014 إلى تموز/يوليو 2019 رصدت رايتس رادار مقتل واصابة 451 شخصا سقطوا ما بين عملية اغتيال أو إعدام ميداني بينهم 118 مدنيا، و332 عسكريا وأمنيا.

من بين إجمالي الضحايا، رصدت رايتس رادار 409 ضحية اغتيال مباشر رمياً بالرصاص، و 34 حالة اغتيال بعبوات ناسفة، و8 حالات اغتيال بطرق مختلفة، بالاضافة الى اصابة 146 شخصا في محاولات اغتيال فاشلة.

وجاءت محافظة عدن على رأس قائمة المحافظات اليمنية التي سجلت فيها جرائم اغتيال بعدد 134 حالة، تأتي بعدها محافظة تعز بعدد 113 ثم صنعاء بعدد 42 ثم أبين ولحج بعدد 32 ثم البيضاء بعدد 29 ثم حضرموت 27 وشبوة 17 ثم الضالع 16 ثم إب 14 تليها ذمار بعدد 10 ثم الحديدة بعدد 4 ثم المحويت 4 ومأرب 4 تليها محافظات حجة وصعدة وعمران بعدد 5 حالات اغتيال.

إضافة للمتابعة الدائمة التي قام بها راصدونا خلال الأعوام السابقة، حصلت رايتس رادار على بيانات عامة تتجاوز ضحاياها آلاف الأسماء من ضحايا الحرب بشكل عام وفرها متعاونون محليون بعضهم يمثلون منظمات مجتمع مدني ويمثل آخرون منشآت صحية حكومية وأخرى خاصة، قام فريق المنظمة بإعادة فرز البيانات بما يتطابق مع معايير دقيقة يمكن الاطمئنان لكونها عمليات اغتيال حقيقية.

وبطبيعة الحال، فهذه المعلومات ليست حصرا لكل الوقائع والضحايا، ولكنها كل ما تمكنت المنظمة من الاستيثاق منه والحصول على المعلومات الكافية للتأكد من حدوثه، ولعل القارئ يدرك أن وفرة المعلومات التي تمكنا من الحصول عليها في محافظات مثل عدن وتعز وحضرموت انعكس على عدد إجمالي الضحايا، بينما تسبب التعتيم على المعلومات، وصعوبة وصولنا إليها، في انخفاض الأرقام في محافظات تعاني من قبضة أمنية شديدة القسوة من قبل جماعة الحوثي كمحافظات صعدة والمحويت وعمران.

منهجية التقرير

اعتمدت راتيس رادار في المنهجية على المتابعة اليومية التي يقوم بها راصدونا في الميدان منذ بداية الحرب في اليمن، بالاضافة الى حصول المنظمة على بيانات عامة تتجاوز ضحاياها آلاف الأسماء من ضحايا الحرب بشكل عام وفرها متعاونون محليون، بعضهم يمثلون منظمات مجتمع مدني ويمثل آخرون منشآت صحية حكومية وأخرى خاصة، قام فريق المنظمة بإعادة فرز البيانات بما يتطابق مع معايير دقيقة يمكن الاطمئنان لكونها عمليات اغتيال حقيقية، تتوافق مع مفهوم الاغتيال الذي اوضحنا تعريفاته في هذا التقرير، بحيث استبعدنا ضحايا العمليات العسكرية وضحايا الجرائم ذات الطابع الجنائي الشخصي، والإصابات العرضية التي يتضح من ظروفها أن الضحية لم يكن مقصودا بعينه ولا بصفته كضحايا الرصاص الطائش، لنحاول قدر الإمكان الخروج بصورة واضحة لعدد الضحايا وتوزيعهم الجغرافي والمهني.

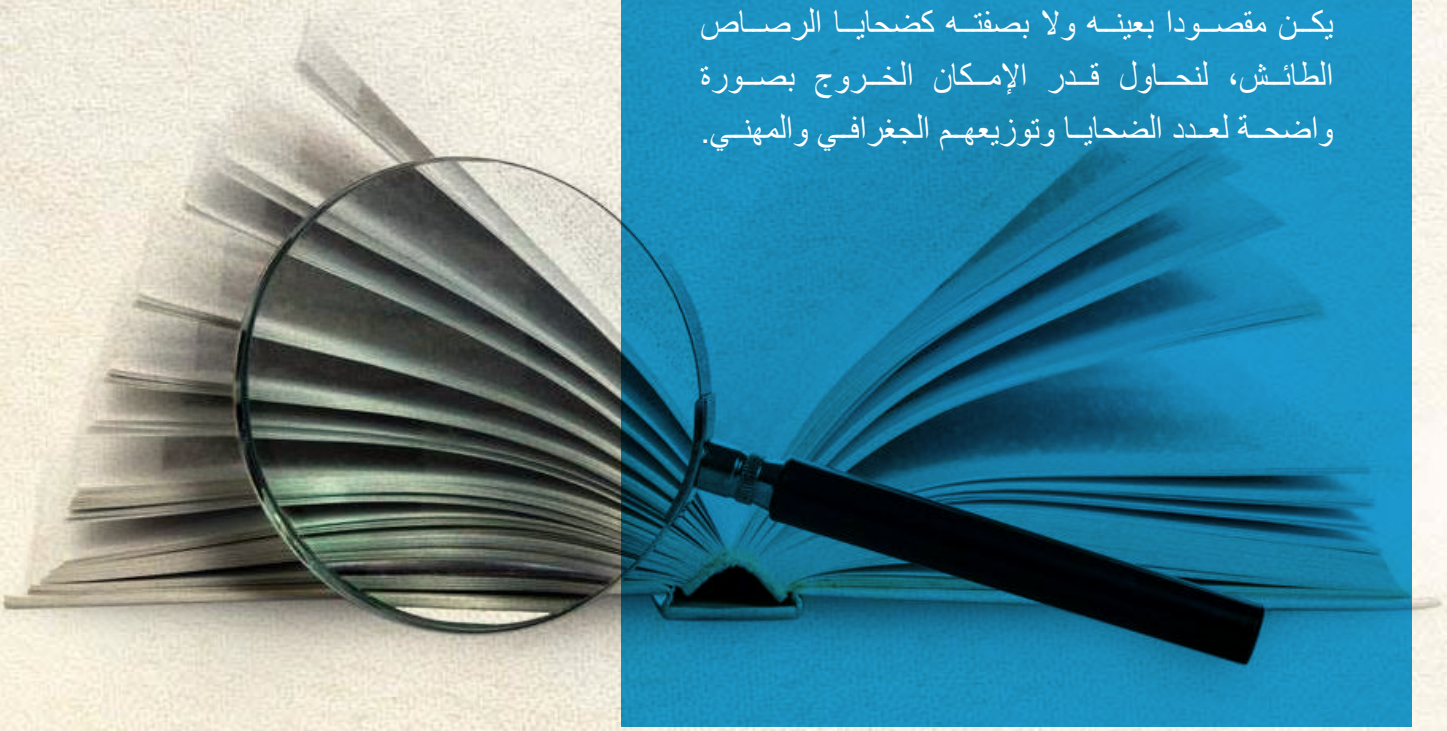

تعريف الاغتيال

الاغتيال عملية إعدام خارج نطاق القانون، لكن مصطلح الاغتيال يستعمل لوصف عملية قتل منظمة ومتعمدة تستهدف شخصية مهمة ذات تأثير فكري أو سياسي أو عسكري أو قيادي ويكون مرتكز عملية الاغتيال عادة أسبابا سياسية أو عقائدية أو فكرية أو اقتصادية تستهدف شخصاً معيناً يعتبره منظمو عملية الاغتيال عائقاً لهم في طريق انتشار أوسع لأفكارهم أو أهدافهم.

يستخدم مصطلح الاغتيال في وصف الجريمة السياسية أو التصفيات الجسدية على خلفية صراع سياسي، ولذلك عرفه البعض بأنه "القتل عمدا وغدرا لشخصية عامة، لأسباب سياسية أو فكرية أو دينية أو طائفية"، ويعرفه جورج باركس رئيس فرع القانون الدولي والشؤون الدولية في الجيش الامريكي، بأنه "جريمة قتل شخص مستهدف لأغراض سياسية". وبالرغم من أن الاغتيال عموما يطال شخصيات سياسية، فان العديد من الضحايا لم يكونوا ذوي مناصب سياسية عامة أو مكانة مرموقة، إذ أريد ببعض حوادث الاغتيال، أن تلهب الأجواء العامة وتكون سببا للتحريض والثورة.

الإطار التشريعي والقانوني

جاء دستور الجمهورية اليمنية وقانون الجرائم والعقوبات اليمني محرما قتل أي إنسان خارج أحكام القضاء، وقرر الإعدام قصاصا عقوبة للقتل العمد، وفي بعض الأحوال قرر الإعدام تعزيرا بحق الشخص المدان بارتكاب جريمة قتل نفس معصومة، إذا توفرت في الجريمة ظروف معينة.

على الصعيد التشريعي، نادرا ما يتم تعريف مصطلح (الاغتيال) أو مناقشته على وجه التحديد في الصكوك القانونية الدولية، باستثناء اتفاقية "منع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون"، اتفاقية نيويورك، وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية. لا توجد أية معاهدات أو اتفاقيات تناقش الاغتيالات على وجه التحديد، لكن باعتباره جريمة قتل خارج نطاق القانون، فإن هناك العديد من المواثيق والأعراف الدولية التي تحظر السلوك الذي يوصف بأنه اغتيال. منها "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، و"اتفاقيات جنيف"، التي تحظر صراحة الاستهداف خارج نطاق القضاء وقتل الأفراد.

وبوصفها "جريمة قتل خارج القانون"، فإن الاغتيالات تندرج في سياق القواعد التي تعالج عمليات "القتل العمد" وفقا للقوانين الدولية، في مقدمتها القانون الدولي الإنساني الذي ينطبق حصرا في أوقات النزاع المسلح الداخلي أو الخارجي، ويقدم الحماية للمدنيين ومن في حكمهم من الجرحى والغرقى والأسرى، وثانيهما القانون الدولي لحقوق الإنسان، المعني بحماية الحقوق الأساسية للجميع في كل الأوقات.

إن الاغتيالات السياسية تعد انتهاكا للحق في الحياة، وفق ما جاء في المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على انه "لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه".

كما نص البند الأول من المادة السادسة في"العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن "الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان، وعلى القانون أن يحمي هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً".

ووفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949، فقد فرضت المادة الأولى منها على الدول الأطراف السامية المتعاقدة، التعهد بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال. كما نصت المادة 32 من نفس الاتفاقية على أنه "تحظر الأطراف السامية المتعاقدة صراحة جميع التدابير التي من شأنها أن تسبب معاناة بدنية أو إبادة للأشخاص المحميين الموجودين تحت سلطتها". كما نصت المادة 47 من نفس الاتفاقية على أنه "لا يحرم الأشخاص المحميون الذين يوجدون في أي إقليم محتل بأي حال ولا بأية كيفية من الانتفاع بهذه الاتفاقية..". واعتبرت المادة الثانية من الاتفاقية أن "سياسة القتل بجميع أشكاله في جميع الأوقات والأماكن هي من الأفعال المحظورة".

ونصت المادة 147 من نفس الاتفاقية على أن القتل العمد يعد من المخالفات الجسيمة "التي تتضمن أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية... واعتبرت أن القتل إحدى المخالفات الجسيمة".

مبادئ الأمم المتحدة الخاصة بالمنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة تنص على انه "يجب على الحكومات أن تحظر قانونيا جميع عمليات الإعدام خارج نطاق القانون، وأن تضمن اعتبار أي عمليات مثل هذه، جرائم حرب بموجب قوانينها الجنائية، وأن يعاقب عليها بالعقوبات المناسبة التي تأخذ بعين الاعتبار مدى خطورة هذه الجرائم، ولا يجوز التذرع بالظروف السياسية الداخلية أو أي حالة طوارئ أخرى كمبرر لتنفيذ عمليات الإعدام هذه".

تعد عمليات الإعدام خارج نطاق القانون التي شهدها اليمن خلال السنوات القليلة الماضية مخالفة صريحة وواضحة للمعاهدة الرابعة الموقعة في 18 تشرين أول/أكتوبر لعام 1907 في لاهاي والمتعلقة بـ "قوانين وأعراف الحرب على الأرض". حيث تؤكد المادة 33 من المعاهدة على أنه "يحظر بشكل خاص قتل أو جرح أفراد يتبعون لدولة معادية أو جيش معاد بشكل غادر، أو قتل أو جرح عدو يلقى سلاحه أو لا تعد بحوزته وسائل دفاع ويستسلم طواعية، مع عدم استخدام أسلحة أو قذائف أو مواد تسبب في معاناة غير ضرورية".

من القواعد الأساسية في القانون الدولي العرفي عدم جواز تحويل المدنيين والأهداف المدنية مطلقاً إلى هدف للهجوم، وتنطبق هذه القاعدة في جميع الظروف، ومنها في خضم نزاع مسلح شامل. وبسبب طبيعتها العرفية، فإنها ملزمة لجميع الأطراف. نصت المادة السادسة فقرة (ج) من ميثاق المحكمة العسكرية الدولية نورمبرغ اتفاقية لندن المؤرخة في 6 آب/أغسطس 1945، في تحديدها للجرائم ضد الإنسانية، على أن عملية القتل هي ضمن الجرائم ضد الإنسانية. واعتبرت نفس المادة أن القادة والمنظمين والمحرضين، المساهمين والمشاركين في إعداد وتنفيذ خطة عامة أو في اتفاق جنائي لارتكاب جرائم سابقة يكونون مسؤولين على جميع الأفعال التي ارتكبت بواسطة أي من الأشخاص في سبيل تنفيذ تلك الخطة.

وللمحكمة الجنائية الدولية سلطة محاكمة الأشخاص المسؤولين عن جريمة القتل وفق ما جاء في المادة الخامسة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية عام 1998. ونصت المادة السادسة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أن "قتل أفراد أو جماعة يعتبر من ضمن الإبادة الجماعية" ووفق المادة السابعة تعتبر "عملية القتل العمد هي من ضمن الجرائم ضد الإنسانية".

وهنـاك بعـض المعاهـدات والاتفاقيـات الدوليـة الأخـرى التـي تحـرم الاغتيـال السياسـي وهـي:- اتفاقيـة جنيـف لتحسـين حـال الجرحـى والمرضـى بالقـوات المسـلحة فـي الميـدان المؤرخـة فـي 12/8/1949.

- اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب المؤرخة 12/8/1949.
- إعلان مبادئ بشأن التسامح المؤرخة في 16/12/1995.
- إعـلان حمايـة جميـع الأشـخاص مـن التعـرض للتعذيـب وغيرهـا مـن ضـروب المعاملـة أو العقوبـة القاسـية أو اللاإنسـانية، المؤرخ في 9/12/1975.
- المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء المؤرخة في 14/12/1990.
- إعلان طهران الصادر بتاريخ 13/5/1968.
- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 18/6/1981.
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان المؤرخ بتاريخ 15/9/1997.

ويعـد أسـلوب الاغتيـال أحـد الأدوات التـي تسـتخدمها دولتـا إسـرائيل والولايـات المتحـدة الأمريكيـة، تحـت مسـمى (القتـل المسـتهدف)، وكانـت الولايـات المتحـدة أعـادت العمـل بقانـون القتـل المسـتهدف الـذي تـم إيقـاف العمـل بـه عـام 1973 إثـر حـرب فيتنـام، فيمـا تطلـق عليـه إسـرائيل عمليـات (الإحبـاط المسـتهدف).

ويبـدو أن تفشـي ظاهـرة الاغتيـالات فـي المـدن الجنوبيـة فـي اليمـن الواقعـة تحـت سـيطرة التشـكيلات العسـكرية التابعـة لدولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة تأتـي فـي سـياق برنامـج مشـابه غيـر معلـن لهـذا الأسـلوب، والـذي يتـوازى الـى حـد كبيـر مـع النهـج الـذي تتبعـه جماعـة الحوثـي المسـلحة فـي المـدن الشـمالية لليمـن أيضـا.

إطلالة على التاريخ اليمني

يمكن القول ان مقتل الامام يحيى حميد الدين على يد الثائر علي ناصر القردعي، وإن كان تم بموجب فتوى حصل عليها القردعي من إمام الثورة الدستورية عبدالله الوزير، قد فتح الباب واسعا أمام نجله أحمد يحيى حميد الدين لاغتيال عدد من أبرز الشخصيات اليمنية وإزاحتها من المشهد وكانت سلسلة أوامر الإعدام خارج القانون التي نفذها بعد وأد الثورة الدستورية 1948 فاتحة أحزان اليمنيين لعقود طويلة، فكل عملية اغتيال تترك جرحا مفتوحا في ذاكرة المجتمع وروحه، علاوة على خسارة المجتمع لأهم رموزه وأعصاب حركته وتفكيره الجماعي. ولم تقتصر عمليات الاغتيال على الشخصيات العامة من خارج اطار الاسرة الحاكمة، منتصف القرن الماضي، بل امتدت لتشمل شخصيات من الأسرة الحاكمة ذاتها، حيث تحدثت روايات عن تعرض بعض أشقاء أحمد حميد الدين للاغتيال بواسطة السم.

وبعد انتهاء حكم النظام الإمامي، لم تندمل جروح ذاكرة اليمنيين من عمليات الاغتيال خلال العهد المنصرم حتى نزفت جراح جديدة بدأت بتصفيات رموز العهد الجمهوري وكان على رأس ضحايا عمليات الاغتيال الشاعر الثائر محمد محمود الزبيري، في نيسان/أبريل 1965، ومرت عملية اغتياله دون عقاب، حيث تمكن قاتله من الهرب بعد إلقاء القبض عليه في ظروف لم تكشف تفاصيلها حتى الان.

استمرت سلسلة الاغتيالات في اليمن منذ ذلك العهد، لتطال نائب رئيس الجمهورية محمد الرعيني عام 1966، إضافة الى ثلة من قيادات الدولة حوكموا محاكمة صورية وأعدموا في نفس اللحظة التي صدر فيها الحكم، ثم اغتيل عبدالرقيب عبدالوهاب 1968، في صنعاء وراجت لواقعة قتله أكثر من رواية، لم يحقق القضاء في أي منها، وهي سمة غالبة على قضايا الاغتيال السياسي التي يظل الغموض يلفها إلى الأبد، بل إن بعضا منها لا ينظر إليها كجريمة اغتيال سياسي.

ولـم يكـن اليمـن هـو المسـرح الوحيـد لعمليـات اغتيـال الشـخصيات اليمنيـة، فقـد تـم تنفيـذ عمليتـا اغتيـال فـي الخـارج لاثنيـن مـن أهـم الشـخصيات التـي كانـت مؤثـرة فـي الحيـاة السياسـية اليمنية، وهما رئيس الوزراء الاسـبق

فـي اليمـن الشـمالي القاضـي عبـدالله أحمـد الحجـري ومحمـد أحمـد النعمـان. حيـث تمـت عملية اغتيـال القاضي الحجـري مـع زوجتـه والوزيـر المفـوض فـي السـفارة اليمنيـة فـي لنـدن يـوم 10 نيسـان/ابريل1977، بالقـرب مـن حديقـة هايـد بـارك فـي العاصمـة البريطانية لنـدن. أما محمـد النعمـان، فقـد تمـت عمليـة اغتيالـه فـي العاصمـة اللبنانيـة بيـروت، فـي 28 حزيران/يونيـو 1974.

لـم تتوقـف عمليـات الاغتيـال فـي اليمـن عنـد هـذا المسـتوى أو القـدر بـل طالـت رؤسـاء الجمهوريـة فـي اليمـن الشـمالي والجنوبـي علـى حـد سـواء، حيـث تـم اغتيـال اثنـان مـن رؤسـاء الجمهوريـة فـي الشـمال هما إبراهيـم الحمـدي وأحمـد الغشـمي، وفـي الجنـوب لـم ينـج مـن عمليـات الاغتيـال سـوى الرئيسـين علـي ناصـر محمـد وعلـي سـالم البيـض، فقـد مـات الرئيـس قحطـان الشـعبي فـي ظـروف غامضـة بعـد عشـر سـنوات مـن عزلـه وفـرض الإقامـة الجبريـة عليـه، بينمـا اغتيـل الرئيـس سـالم ربيـع علـي وعبدالفتـاح إسـماعيل وهمـا مـا يـزالان علـى سـدة السـلطة. وتعرضـت أبـرز الشـخصيات السياسـية والعسـكرية والأمنيـة فـي اليمـن الجنوبـي للتصفيـة الجسـدية خـلال أيـام قليلـة فيمـا عـرف بأحـداث

كانـون ثاني/ينايـر 1986، حيـث سـال أكبـر شـلال دم يمنـي، بالاضافـة الـى عمليـة الاغتيـال الجماعيـة فـي اليمـن الجنوبـي، بمـا يعـرف بطائـرة الدبلوماسـيين التـي تـم تفجيرهـا فـي نيسـان/إبريل 1973 وعلـى متنهـا 22 مـن كبـار الدبلوماسـيين والمسـئولين والمفكريـن اليمنييـن الذيـن نزعـت السـلطة الجنوبيـة حينـذاك الـى التخلـص منهـم بسـبب الصـراع علـى السـلطة.

وعلـى الرغـم مـن طغيـان العمليـات الفرديـة للاغتيـال فـي اليمـن الشـمالي إلا أن مجموعـة مكونـة مـن نحـو سـبعين شـخصية اجتماعيـة وقبليـة مـن مشـائخ قبيلـة خـولان لقـوا حتفهـم عـام 1972، دفعـة واحـدة، حيـن اسـتضافهم نظـام اليمـن الجنوبـي إلـى مخيـم ملغـوم فـي منطقـة بيحـان، وبينمـا جلسـوا لتنـاول طعـام الغـداء انفجـر بهـم المخيـم ولـم ينـج منهـم أحـدا.

كان هـؤلاء الضحايـا مفتتحـا لعمليـات طالـت المئـات مـن أقرانهـم مـن رجـال القبائـل والوجهـاء الذيـن اغتالتهـم عناصـر ممولـة مـن النظـام الجنوبـي آنـذاك، تتلقـى التدريـب مـن قبـل كفـاءات أمنيـة وعسـكرية

من دول المعسكر الاشتراكي، وتصفي ضحاياها لاتهامهم بالرجعية ومعاداة الوحدة، وعرفت سلسلة الاغتيالات تلك بـ (أحداث المناطق الوسطى) تخللتها وساطات عربية بين النظامين الجنوبي والشمالي على أمل تخفيف حدة الصراع الدموي وأفضى العمل السياسي والتواصل الدبلوماسي والمتغيرات الدولية الى اتفاقية الوحدة اليمنية عام 1990.

بعد العام 1990 بدأت سلسلة اغتيالات استهدفت قيادات في الحزب الاشتراكي الحاكم لدولة الجنوب قبل الوحدة، انتهت مع نهاية حرب صيف 1994، لكنها لم تتوقف نهائيا فقد سجلت حوادث متفرقة بين حين وآخر لوفاة شخصيات سياسية وعسكرية يغلب على الظن أن تكون عمليات اغتيال مدبرة، لكنها كالعادة لا تلقى حقها من التحقيق الجنائي والبحث. فقد لقي 17 ضابطا بينهم خمسة من كبار القيادات العسكرية عام 1999، بتحطم طائرة مروحية فوق صحراء العبر بمحافظة حضرموت، كان من أبرزهم نائب رئيس هيئة الأركان العامة العميد الركن أحمد فرج، والقائد العسكري للمنطقة الشرقية العميد الركن محمد أحمد إسماعيل، ومدير دائرة التسليح بوزارة الدفاع العميد الركن عوض محمد السنيدي، والعقيد الركن أحمد علي صيفان، والعقيد الركن أحمد نعمان المشرقي.

الصحفي والناشط الحقوقي عبدالعزيز السقاف رئيس تحرير صحيفة (يمن تايمز) الناطقة بالانجليزية توفي في حزيران/يونيو 1999 بحادث سير غامض في شارع حده بالعاصمة صنعاء، وفي الشهر ذاته عام 1999 تعرض رئيس تحرير صحيفة الوحدة الصحافي عبدالله سعد لحادثة سقوط قاتلة سادها الغموض بينما كان مرافقا اعلاميا لرئيس الجمهورية حينذاك علي عبدالله صالح الى مدينة شبام بحضرموت.

قيادات وضباط جهاز المخابرات كانوا أيضا من أبرز المستهدفين بجرائم الاغتيال، حيث كانت حادثة اغتيال رئيس جهاز الأمن الوطني في اليمن الشمالي محمد خميس عام 1981 من أبرز هذه الاغتيالات التي طالتهم، في حين لا يزال مصير العقيد سلطان أمين القرشي مجهولا حتى اليوم منذ اختفائه قسريا عام 1978، وقد كان القرشي أحد مؤسسي جهاز المخابرات اليمنية وأبرز ضحاياها.

الفترة الممتدة من العام 2005، وحتى تاريخ صدور هذا التقرير عام 2019، يمكن وصفها بموسم الحصاد، فقل ما يخلو شهر من استهداف ضابط أو أكثر من ضباط جهاز المخابرات (الأمن السياسي) وشمل الاستهداف حتى أولئك الذي خرجوا من الخدمة إلى التقاعد أو الذين تحولوا إلى وظائف مدنية.

وتعرض الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني جار الله عمر، لعملية اغتيال غامضة عقب القائه لكلمته في المؤتمر العام الثالث لحزب التجمع اليمني للإصلاح في 28 كانون أول/ديسمبر عام 2002، وألقي القبض على قاتله واسمه علي جار الله، ولكن السلطة لم تكشف عن فحوى التحقيقات الأمنية معه لمعرفة الجهة التي تقف وراءه لتدبير هذه العملية.

وتعرض القيادي الناصري عبدالرقيب القرشي في أيار/مايو 2010 لعملية اغتيال بالرصاص الحي، عقب عودته بأيام إلى العاصمة صنعاء بدعوة من الرئيس الراحل علي عبدالله صالح، وذلك بعد ثلاثين عاما قضاها القرشي في المنفى القسري في دمشق، اثر اتهامه بالاشتراك في محاولة الانقلاب التي نفذها الحزب الناصري على الرئيس علي صالح في السنة الأولى لتوليه رئاسة اليمن عام 1978.

وسائل تنفيذ الاغتيالات

منذ اجتياح جماعة الحوثي للعاصمة صنعاء في أيلول/سبتمبر 2014 والعديد من المدن اليمنية، انطلقت موجة جديدة من الاغتيالات من العاصمة صنعاء مرورا بذمار وإب وتعز، وبلغت أوجها في عدن، وفي كل مرة تتنوع الأدوات والوسائل المتبعة في حالات الاغتيالات، تارة باستخدام سيارات دون لوحات، تقل على متنها مسلحين يترصدون الضحية فيطلقون عليه النار، ثم يلوذون بالفرار، وتارة عبر دراجات نارية، وتارة بعبوات ناسفة.

وعلى الرغم من انتشار أعداد كبيرة من قوات (الحزام الأمني) المدعومة من دولة الإمارات في مداخل مدينة عدن وأحيائها، الا أن وتيرة الاغتيالات تزايدت بشكل كبير، استهدفت قيادات سياسية وعسكرية وأمنية ودينية، معظمها من الموالية لحكومة الرئيس عبدربه منصور هادي المعترف به دوليا. وتظل عناصر الاغتيالات تتحرك بأريحية وأمان دون ملاحقات أمنية، في عدن وفي غيرها من المدن اليمنية، ما يفسر جزئيا غياب التحقيقات الجادة في حوادث الاغتيالات، بل يلقي بظلال من الشك على مصير الخلايا التي أعلن مسؤولون أمنيون القبض عليها واحتمال أن تكون مأجورة.

إجمالي الاغتيالات

451

طرق الاغتيال

409	اغتيال مباشر بالرصاص
34	اغتيال بعبوات ناسفة
8	بطرق أخرى

الطب الشرعي في اليمن

سبق لمجموعة من الأطباء الشرعيين مطالبة النائب العام بتحسين شروط العمل في إدارة الطب الشرعي وتوفير المعدات الفنية اللازمة للقيام بعملهم، إلا أن مطالبهم قوبلت بالرفض، واستمرت المطالبة لدرجة اضطر فيها أربعة أطباء شرعيين من أصل خمسة الى تقديم استقالتهم للنائب العام عام 2013، ولم يتردد النائب العام في قبول استقالتهم.

تدنّي مستوى الطب الشرعي في اليمن ساعد على إفلات مرتكبي الكثير من الجرائم من العقاب خاصة فيما يتعلق بجرائم الاغتيال، ولعب غياب الطب الشرعي دورا في تكرار ارتكاب جرائم دون خوف من العواقب. فعلى سبيل المثال لم تحقق النيابة العامة في ملابسات وفاة النائب البرلماني محمد عبدالله القاضي في 9 كانون ثاني/يناير 2015، رئيس لجنة النفط والغاز بمجلس النواب، رغم ما اكتنف وفاته من غموض، كما فشل الطب الشرعي اليمني في كشف أسباب وفاة الصحفي الاستقصائي محمد العبسي في 20 كانون أول/ديسمبر 2016، في حين قال الطب الشرعي الأردني ان عينات من جثمانه أثبتت أن العبسي توفي مسموما. ويجمع بين القاضي والعبسي عمل مشترك في ملف مكافحة الفساد في النفط والغاز، غير أن جثمان القاضي لم يحظ بفرصة التشريح لمعرفة ما إذا كان لوفاته سبب جنائي من عدمه.

الأطباء الشرعيون في اليمن يفتقرون لمعدات كشف الحقيقة، وأدوات السلامة من انتقال العدوى لدرجة تسبب عدوى في وفاة طبيب شرعي، وسبق لهم أن طالبوا في العام 2013 بتوفير أدوات تشريح ووسائل مكافحة العدوى، ومشارح ومعامل لفحص السموم والحمض الوراثي.

وفقا لمصادر رسمية يمنية، لا يوجد في اليمن هيئة متخصصة للطب الشرعي، بقدر ما يوجد إدارة صغيرة تابعة لمكتب النائب العام، لم يزد عدد العاملين فيها عن سبعة أشخاص بمن فيهم المساعدون. تفتقر هذه الإدارة للميزانية، وتعمل بأدوات بدائية لا يمكن معها التحقيق في جرائم الاغتيال الغامضة بل إن مستواها المتواضع يتسبب في إسدال الستار عن جرائم جنائية عادية لا تتمكن أدوات التحقيق المتوفرة لديها في كشف ملابساتها.

الاغتيالات شرارة الحروب

146

الاصابات بمحاولات الاغتيال

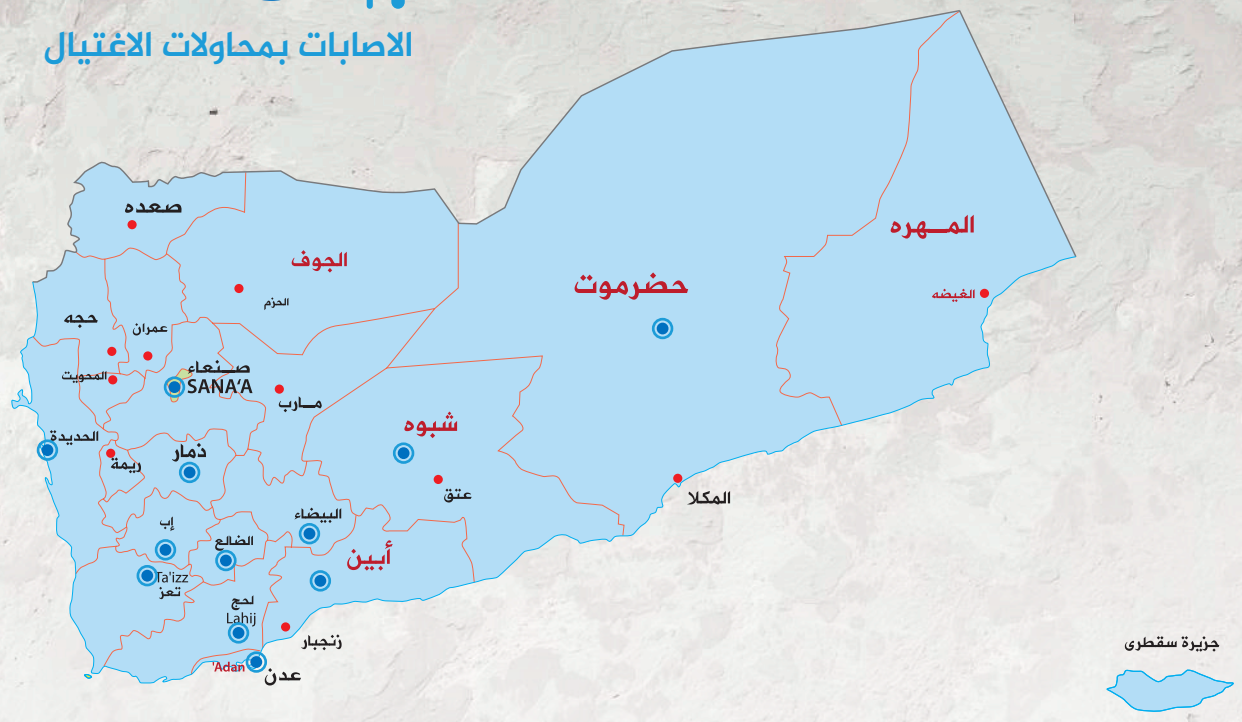

تعز	64
عدن	33
صنعاء	13
حضرموت	11
الضالع	7
إب	6

لحج	3
ذمار	2
البيضاء	2
أبين	2
الحديدة	2
الجوف	1

من الواضح لمن يستقرئ الأحداث في اليمن ان عمليات الاغتيال تمهد الطريق لاندلاع الحروب، فقد حدث ذلك قبيل حرب دولتي الشمال والجنوب، ثم قبيل حرب صيف 1994 ثم قبيل الحرب الراهنة منذ نهاية 2014.

استمرت عمليات الاغتيالات الفردية والجماعية على الحدوث بشكل مخيف، فقد تم استهداف المتظاهرين ضد نظام الرئيس الراحل علي عبدالله صالح في جمعة الكرامة بشكل جماعي في آذار/مارس 2011، ثم تم استهدف الرئيس الراحل علي صالح وقيادات نظامه في مسجد دار الرئاسة بتفجير غامض في حزيران/يونيو 2011، وتواصلت عمليات الاغتيالات تستهدف ضباط جهاز الأمن السياسي (المخابرات). وتمت عملية اغتيال موجهة للضابط في الجيش اليمني خالد عبدالولي حسان، برصاصة قناص أثناء خروجه من منزله في أيلول/سبتمبر 2011 في العاصمة صنعاء بسبب انضمامه للثورة ضد نظام صالح.

بعد توقيع المبادرة الخليجية في تشرين ثاني/نوفمبر 2011، وانتخاب عبدربه منصور هادي رئيسا للجمهورية في شباط/فبراير 2012، كانت الاغتيالات واحدة من أهم أدوات إفشال المرحلة الانتقالية في اليمن، فقد اغتيل العديد من القادة العسكريين والضباط الموالين للرئيس هادي، أبرزهم اللواء سالم قطن، الذي اغتيل بتفجير انتحاري في مدينة عدن في جزيران/يونيو 2012 حين كان قائدا للمنطقة العسكرية الجنوبية، كما اغتيل العميد فضل الردفاني، في كانون أول/ديسمبر 2012 أمام بوابة وزارة الدفاع بصنعاء، وسط أنباء كانت تقول إنهما كانا مرشحين لمنصبين عسكريين رفيعين.

في حزيران/يونيو 2013، اغتيل قائد الشرطة الجوية في مدينة سيئون العميد يحيى العميسي، ومدير البحث الجنائي بمدينة سيئون أيضا العقيد عبد الرحمن باشكيل أثناء تحقيقه في واقعة اغتيال العميسي.

أثناء انعقاد مؤتمر الحوار الوطني بصنعاء اغتيل النائب البرلماني وممثل حركة أنصار الله (جماعة الحوثي) في المؤتمر عبدالكريم جدبان، في تشرين ثاني/نوفمبر 2013، وفي 21 كانون ثاني/يناير 2014 اغتيل أستاذ القانون الدستوري بجامعة صنعاء وممثل أنصار الله (جماعة الحوثي) أيضا في مؤتمر الحوار الدكتور أحمد شرف الدين.

من أبرز عمليات الاغتيال الجماعية التي مهدت للحرب الحالية، اغتيال أكثر من 100 جندي أثناء تدريبهم على عرض عسكري في ذكرى الوحدة اليمنية، في أيار/مايو 2012، واغتيال موظفين فنيين وطيارين في القوات الجوية بحوادث متفرقة، منها إسقاط طائرات وتفجير حافلة نقل تابعة للقوات الجوية، في آب/أغسطس 2013، واغتيال أطباء وبعض المرضى بمستشفى وزارة الدفاع في كانون أول/ديسمبر 2013، واغتيال 14 جنديا في آب/أغسطس 2014 كانوا مسافرين من حضرموت إلى مناطق أسرهم لقضاء إجازة.

الاغتيالات بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء

منذ اجتياح مسلحي جماعة الحوثي وقوات حليفها الرئيس السابق علي صالح للعاصمة صنعاء في 21 أيلول/سبتمبر 2014 وتمردها على السلطة الشرعية، شهد اليمن هدرا غير مسبوق للحقوق والحريات، بخاصة الحق في الحياة.

تفشت ظاهرة الاغتيالات السياسية في اليمن وارتفع منسوبها خلال الفترة التي أعقبت انقلاب جماعة الحوثي وحلفائها على السلطة الشرعية في البلاد، وطالت قيادات سياسية تنتمي لحزب التجمع اليمني للإصلاح، وأخرى من التيار السلفي المناهض للحوثيين، وثالثة طالت قيادات محسوبة على التيار المعتدل في جماعة الحوثي نفسها.

في 2 تشرين ثاني/نوفمبر 2014، اغتال مسلحان كانا يستقلان دراجة نارية وسط العاصمة صنعاء الأمين العام المساعد لحزب اتحاد القوى الشعبية الدكتور محمد عبد الملك المتوكل، 72 سنة، وهو من المرجعيات السياسية لجماعة الحوثي.

في 18 تشرين ثاني/نوفمبر 2014، اغتيل الأمين العام المساعد لحزب التجمع اليمني للإصلاح في تعز صادق منصور الحيدري، بعبوة ناسفة زرعت في سيارته، وانفجرت به في منطقة المسبح بمدينة تعز.

في 18 آذار/مارس 2015 اغتال مسلحون مجهولون في صنعاء القيادي في جماعة الحوثي، الصحفي عبد الكريم الخيواني، والذي كان عضو مؤتمر الحوار الوطني ممثلا عن جماعة الحوثي، حيث أطلق عليه مسلحان مجهولان، كانا يستقلات دراجة نارية، النار في شارع الرقاص بصنعاء، مما أدى إلى وفاته على الفور.

في 30 آذار/مارس 2015، اغتال مسلحو جماعة الحوثي القيادي في حزب الإصلاح بالحديدة جمال عياني، بعد انتهاء تظاهرة مناهضة لهم شهدتها المدينة، وقمعتها قوات الحوثي وصالح بالرصاص الحي.

في 21 أيار/مايو 2015، اغتال مسلحون حوثيون الناشط في حزب الإصلاح عبده المدومي بصنعاء. وأكد شهود عيان أن مسلحين حوثيين اغتالوا المدومي، في حي السُّنينة، بعد أن كان قد تلقى تهديدات مسبقة منهم.

في 28 آب/أغسطس 2015، اغتيل الشيخ مهدي بن صالح الريمي القيادي في حزب الرشاد اليمني بمحافظة تعز، برصاص قناصة أثناء خروجه لصلاة الفجر. وكان الريمي يعمل في وقت سابق مديراً للأوقاف والإرشاد بمحافظة عمران قبل أن يهجّره الحوثيون من المدينة.

في 23 نيسان/أبريل 2016، اغتال مسلحان يستقلان دراجة نارية رئيس مجلس شورى حزب التجمع اليمني للإصلاح في محافظة ذمار حسن اليعري، حيث أطلقا النار عليه أمام منزله أثناء عودته اليه ظهر ذلك اليوم، وقتل على الفور. وكان اليعري تعرض في وقت سابق للاختطاف من طرف مسلحين حوثيين.

الاغتيالات بعد سيطرة قوات الامارات على عدن

على مدى نحو أربع سنوات حصدت الاغتيالات أرواح عشرات الشخصيات السياسية والعسكرية والاجتماعية والدينية في محافظة عدن، بينهم على الأقل ثلاثين خطيبا وإماما، التزمت حيالها الحكومة اليمنية الصمت عدا بيانات استنكار محدودة صادرة عن وزارة الأوقاف اليمنية، إثر ضغوط إعلامية وحقوقية متزايدة، ومطالبات للحكومة الشرعية بتحمل مسؤولياتها إزاء هذا الهدر غير المسبوق للحق في الحياة.

مع استمرار مسلسل الاغتيالات، تعالت الأصوات المطالبة بإصلاح المنظومة الأمنية في مدينة عدن، التي تتخذها الحكومة عاصمة مؤقتة، ما دفع الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، للتعبير لأول مرة عن استنكاره لجرائم الاغتيالات، في اجتماع بالعاصمة المؤقتة عدن أواخر تموز/يوليو 2018، بحضور قائد قوات التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن وحضور قيادات عسكرية يمنية رفيعة.

كانت العاصمة المؤقتة عدن أكثر المدن اليمنية مسرحا للاغتيالات منذ دحر مسلحي جماعة الحوثي وقوات صالح منها وسيطرة القوات الاماراتية عليها في تموز/ يوليو 2015، حتى لا يكاد يمر شهر في هذه المدينة دون أن تشهد حادثة اغتيال أو أكثر، رغم الانتشار الأمني ووجود آلاف العناصر المنضوية في إطار القوات المحلية المدعومة من دولة الإمارات العربية المتحدة.

في 9 تشرين أول/أكتوبر 2015، أصدر الرئيس هادي قرارا بإقالة محافظ عدن نايف البكري وتعيين اللواء المقرب منه جعفر محمد سعد خلفا له، إثر ضغوط إماراتية، لكن الأخير لم يستمر في منصبه لأكثر من ثلاثة أشهر، حيث اغتيل بتفجير دموي استهدف موكبه في 6 كانون أول/ديسمبر 2015.

عقب اغتيال جعفر سعد اجتمع الرئيس هادي باللجنة الأمنية وأصدر قرارات بتعيين شخصيات تابعة للامارات وفي مقدمة ذلك تعيين عيدروس الزبيدي المدعوم من الإمارات محافظا لعدن، وتعيين شلال شايع مديرا للشرطة بمحافظة عدن، وتعيين الشيخ السلفي هاني بن بريك وزيرا للدولة، في حين كان الأخير معيّن من قبل الإمارات مشرفا على قوات الحزام الأمني في عدن المدعومة والممولة من الامارات.

بعد هذه التعيينات الرئاسية، تصاعدت وتيرة الاغتيالات بشكل لافت، ففي 4 كانون أول/يناير 2016 اغتيل الشيخ علي عثمان الجيلاني إمام مسجد القادرية بحي كريتر، وبعدها في ذات الشهر اغتيل الشيخ سمحان الراوي إمام وخطيب مسجد ابن القيم في البريقة، تبعه في نفس الفترة اغتيال الشيخ عبد الرحمن العدني في 28 شباط/فبراير 2016.

عمليات الاغتيالات في عدن أثارت حالة من الرعب، وبدأت تطال قيادات في حزب التجمع اليمني للإصلاح، حيث كشف تقرير صدر عن موقع بازفيد الأمريكي عن مرتزقة من العسكريين الأمريكيين السابقين استأجرتهم دولة الإمارات لتنفيذ عمليات اغتيالات لقيادة حزب الاصلاح في مدينة عدن، وعرض الموقع تسجيلات فيديو مصورة بواسطة طائرات من دون طيار لواحدة من المحاولات الفاشلة استهدفت النائب البرلماني إنصاف مايو وهو رئيس فرع حزب الإصلاح في عدن.

ورجحت مصادر حقوقية أن تكون بعض قيادات المجلس الانتقالي الجنوبي متورطة في الوقوف وراء اغتيالات القيادات السياسية والأمنية والأئمة والخطباء ورموز التأثير في المجتمع المناوئة للامارات، سيما وأنها برزت كحملة ممنهجة، تطال الأشخاص الذين هم من خارج التيار المدعوم اماراتيا والمؤيد للانفصال في الجنوب.

يؤكد هذا اعترافات منفذي عملية اغتيال الشيخ سمحان الراوي، في محاضر تحقيقات النيابة وجمع الاستدلال، حيث أكدت التحقيقات التي كشفت عنها وزارة الداخلية مؤخرا ان نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي حاليا ووزير الدولة سابقا الشيخ السلفي هاني بن بريك، هو من طلب من المتهم (ح.ج)، وهو أحد منفذي عملية اغتيال الراوي، تشكيل خلية من 30 شخصا لتنفيذ عمليات اغتيالات لتصفية عدن من الشخصيات غير المرغوب فيها، وان بن بريك هو من يتولى تمويل تلك العمليات.

واضطر عشرات الأئمة والخطباء الى مغادرة عدن خوفا على حياتهم، خاصة ان بعضهم سبق وأن تعرض للاختطاف في سجون القوات الإماراتية، والعديد منهم تلقى تهديدات بالتصفية، وآخرون نجوا من محاولات اغتيال.

نظرة على الضحايا

بما أن جريمة الاغتيال السياسي واحدة من الجرائم التي يلجأ إليها الخصوم للتخلص من تأثير معارضيهم، فقد كان ضحايا الاغتيالات في محافظة عدن من ذوي الثقل السياسي والتأثير الاجتماعي، ويلاحظ أن الضحايا يتوزعون هناك على فئات (ضباط الأمن والجيش) و(المقاومة الشعبية) للحوثيين و(المعلمين وخطباء المساجد) و(قيادات الأحزاب) و(رجال الأعمال) و(أساتذة الجامعات)، بينما تركزت الاغتيالات في محافظة تعز على قواعد الجيش بهدف إفراغه من الشخصيات المؤثرة على مجرى المعركة في جبهات القتال.

451

الاغتيالات حسب المحافظات اليمنية

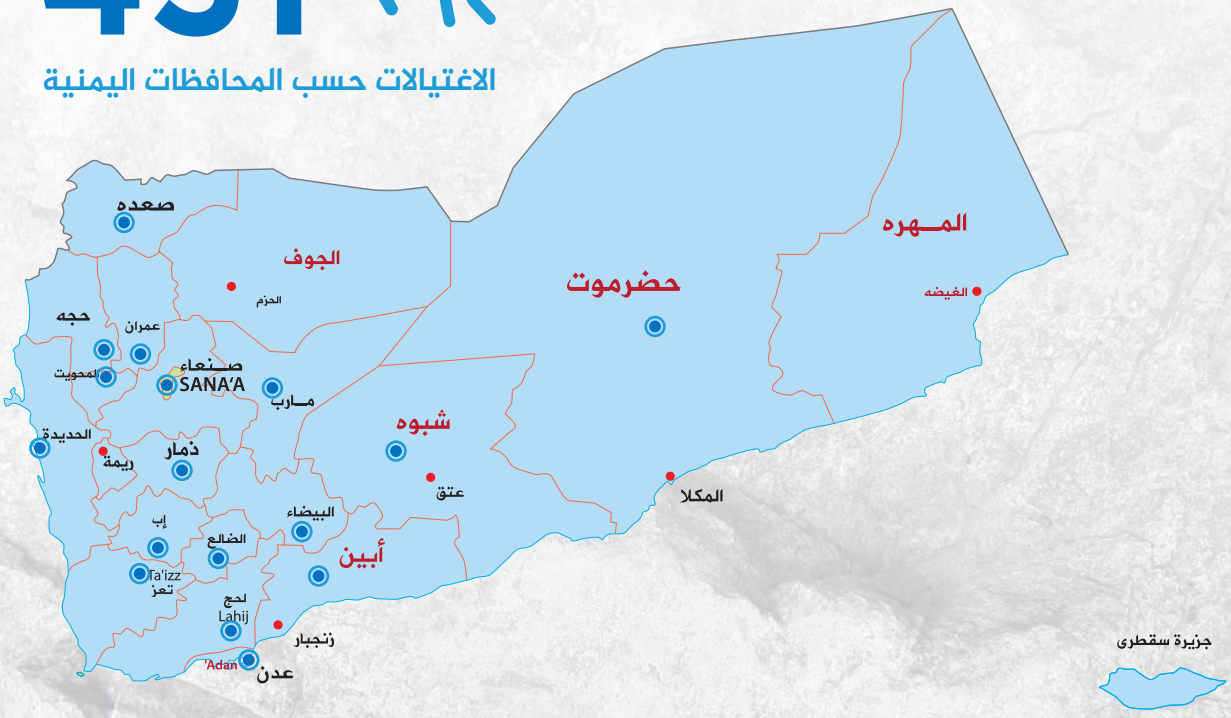

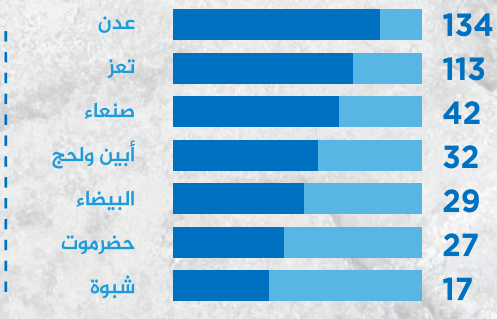

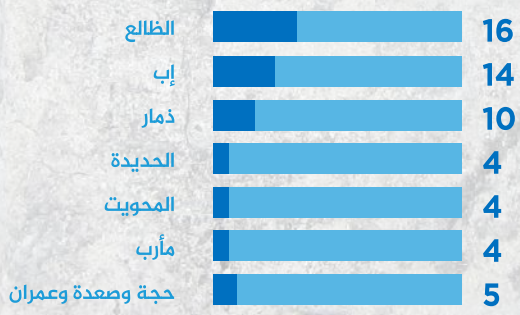

نزيف مناطق سيطرة قوات الامارات

أدميت مدينة عدن بجرائم الاغتيالات في أعقاب طرد قوات الحوثيين وصالح منها، والتي طالت على وجه الخصوص شخصيات عرفت بدورها في مقاومة الحوثيين خلال اجتياحهم للمحافظات الجنوبية، ومنها مدينة عدن على وجه الخصوص.

في 31 كانون ثاني/يناير 2016، عُثِر على جثة الشيخ السلفي سمحان عبدالعزيز الراوي ملقاة قرب جولة سوزوكي بين منطقتي الشيخ عثمان وخور مكسر، حيث استدرجه مسلحون وقاموا بتصفيته، بناء على تعليمات صدرت لهم من الشيخ هاني بن بريك، الموالي للامارات.

كان الشيخ الراوي أحد أوائل القادة الميدانيين الذين أعلنوا مقاومة مسلحي جماعة الحوثي إبان اجتياحهم لمدينة عدن، وكان أول من استقبل قوات التحالف في ميناء الزيت بمنطقة البريقة، وهو المنفذ الوحيد الذي لم تكن قد سيطر عليه مسلحو جماعة الحوثي أيام الحرب، وقاد مع آخرين مبادرات طوعية وإنسانية لإغاثة السكان العالقين في مناطق الاشتباك آنذاك، بالإضافة إلى أنه داعية سلفي وإمام وخطيب مسجد ابن القيم في عدن.

في 28 شباط/فبراير 2016، اغتال مسلحون مجهولون الشيخ السلفي عبد الرحمن العدني، بإطلاق النار عليه أثناء خروجه من منزله متجها نحو المسجد في منطقة الفيوش التابعة اداريا لمحافظة لحج، المحاذية لمحافظة عدن.

332
119

عدد المدنيين والعسكريين
الذين تم اغتيالهم

نماذج من حالات الاغتيال

في تاريخ 2 كانون ثاني/يناير 2014، في محافظة عدن، اغتيال العقيد في الأمن السياسي مروان المقبلي، برصاص مسلحين، يستقلون سيارة إيكو، في مدينة عدن.

في تاريخ 7 كانون ثاني/يناير 2014، في محافظة عدن، اغتيال العقيد مبارك لشرم، نائب مدير الإمداد والتموين في معسكر النصر التابع للأمن العام، برصاص مسلحين قرب ملعب 22 مايو، بمديرية الشيخ عثمان.

في تاريخ 16 كانون ثاني/يناير2014، في محافظة عدن، اغتيال المقدم أحمد القديمي، مدير الأمن السياسي بمديرية البريقة، برصاص مسلحين مجهولين، في مديرية البريقة.

في تاريخ 8 تشرين أول/أكتوبر 2015، في محافظة عدن، اغتيال القاضي عباس العقربي، أمين سر المحكمة الجزائية المتخصصة بقضايا الإرهاب، برصاص مسلحين، في منطقة البريقة.

في تاريخ 18 تشرين ثاني/نوفمبر2014، بمحافظة تعز، اغتيال الأمين العام المساعد لحزب الإصلاح في تعز صادق منصور الحيدري، بانفجار عبوة ناسفة في سيارته، بجولة المسبح في مدينة تعز.

في تاريخ 5 آذار/مارس 2016، في محافظة عدن، اغتيال العميد سالم ملقاط، مدير قسم شرطة التواهي، برصاص مجهولين، بمديرية المنصورة.

في تاريخ 6 كانون أول/ديسمبر 2015، في محافظة عدن، اغتيال اللواء جعفر محمد سعد، بانفجار سيارة مفخخة استهدفت موكبه، وكان محافظا لمحافظة عدن، ومستشارا لرئيس الجمهورية للشؤون العسكرية، وكان تزعم قيادة العملية العسكرية (غضب عدن) لتحرير المحافظة من مسلحي جماعة الحوثي عام 2015.

في تاريخ 5 كانون ثاني/يناير 2016، في محافظة عدن، اغتيال محمود السعدي، عضو المجلس المحلي للمحافظة، برصاص مسلحين مجهولين، في منطقة الشيخ عثمان.

في تاريخ 6 كانون ثاني/يناير 2016، في محافظة عدن، اغتيال العميد احمد الجهوري الردفاني، مدير شعبة الاتصال والمعلومات في البحث الجنائي، برصاص مسلحين مجهولين، في منطقة المنصورة.

في تاريخ 10 نيسان/أبريل 2016، في محافظة عدن، اغتيال احمد صالح الحيدري، أمين عام المجلس المحلي بالمنصورة، بطلق ناري من قبل مجهولين.

في تاريخ 6 آذار/مايو 2016، في محافظة عدن، اغتيال الشيخ وهاد عون، قيادي سلفي بالمقاومة، ومدير التحريات بسجن المنصورة، برصاص عناصر مجهولة.

في تاريخ 15 أغسطس 2016، في محافظة عدن، اغتيال صالح سالم بن حليس، رئيس الدائرة القضائية في مكتب حزب التجمع اليمني للإصلاح بمحافظة عدن، برصاص مسلحين مجهولين.

في تاريخ 16 آب/أغسطس 2016، بمحافظة ذمار، اغتيال وهيب منصور احمد الكامل، 30 عاما، من قبل مسلح مجهول كان بانتظاره على متن دراجة نارية بالقرب من سكنه، حيث أطلق عليه عدة رصاصات أردته قتيلا على الفور ثم لاذ القاتل بالفرار.

في تاريخ 12 كانون أول/ديسمبر 2016، في محافظة عدن، اغتيال مسؤول التحريات في مطار عدن أمين شايف حيدر، برصاص مسلحين مجهولين، في جولة كالتكس.

في تاريخ 17 كانون ثاني/يناير 2017، بمحافظة الضالع، اغتيال العقيد مسعد قاسم الشعيبي، عبر إلقائه من شرفة الطابق الثالث في أحد الفنادق بمدينة دمت.

في 25 كانون ثاني/يناير 2017، اغتيال الجندي عرفات عبدالرقيب علي مهيوب، 25 عاما، في مدينة تعز، بعد ان اختطفه مسلحون في نقطة تفتيش في حي الجحملية، حيث تعرض للإعدام الميداني فور اختطافه وعلى جثمانه الذي عثر عليه في اليوم التالي بأحد شوارع الجحملية، آثار تعذيب بحسب رواية أقاربه.

في تاريخ 13 شباط/فبراير 2017، في العاصمة صنعاء، اغتيال القيادي في نقابة المعلمين محمد الحمادي، برصاص مسلحين مجهولين أثناء مروره في شارع مأرب، شمالي العاصمة صنعاء.

في 24 تموز/يوليو 2017، في محافظة تعز، اغتيال نجل قائد الشرطة العسكرية بمحافظة تعز عماد جمال الشميري وكذا الجندي في الشرطة العسكرية سرحان سلطان علي عبدالله، 35 عاما، حيث تعرضا لإطلاق نار كثيف بينما كانا يستقلان سيارة تابعة للشرطة العسكرية، من قبل مسلحين ملثمين كانوا على دراجة نارية.

في تاريخ 10 آب/أغسطس 2017 بمحافظة عدن، اغتيال مدير الأمن القومي بالمنافذ اليمنية، محمد ناصر الجحما، برصاص مسلحين مجهولين، أطلقوا عليه النار من سيارة هيلوكس.

في تاريخ 17 كانون ثاني/يناير 2018، في محافظة عدن، اغتيال مسؤول التحريات في إدارة أمن عدن العميد محمد قاسم عبدالرحمن الحريري، برصاص مسلحين مجهولين، في منطقة دار سعد.

في تاريخ 30 آذار/مارس 2018، بمدينة تعز، اغتيال الناشط الشبابي والخطيب عمر دوكم وإلى جواره رفيق الأكحلي بعد خروجهما من صلاة الجمعة، حيث تعرضا لاطلاق رصاص كثيف من قبل مسلحين مجهولين كانا يستقلات دراجة نارية، توفي الأكحلي على الفور، بينما فارق دوكم الحياة في المستشفى بعد أسبوع من عملية اطلاق النار.

في تاريخ 28 نيسان/أبريل 2018، بمدينة تعز، اغتيال المحامي وليد بجاش حيدر الاصبحي، 48 عاما، حيث أطلق عليه مسلحان مجهولان النار في حي المسبح، ولاذا بالفرار على متن دراجة نارية كانا يستقلانها، توفي على الفور طفل كان إلى جواره أثناء وقوع الحادثة، بينما توفي الأصبحي بعدها بأيام متأثرا بإصابته.

في تاريخ 16 نيسان/أبريل 2018، بمدينة تعز، اغتيال المحامي هاني محمد عبده احمد العزاني، الذي تعرض لرصاص من قبل مسلحين مجهولين في حي المجلية، بمدينة تعز والذي كان يعمل متطوعا في لجنة الحقوق والحريات التابعة لنقابة المحامين بتعز منذ بداية عام 2011، وانضم الى المقاومة الشعبية ضد الحوثيين في 2015.

في تاريخ 18 آذار/مايو 2018، بمدينة تعز، اغتيال كل من الأخوين نجم الدين هزاع قائد التويجي، 24 عاما، وعبد الله هزاع قائد التويجي، 25 عاما، وهما جنديان في اللواء 17 دفاع جوي وإلى جوارهما محمد سيف سرحان، 19 عاما، وهو جندي في اللواء 22 ميكا، ويعتقد أنهم قتلوا بسبب مشاركتهم في الحملة الامنية ضد العصابات الارهابية داخل مدينة تعز حيث تعرضوا للاختطاف والاعدام الجماعي بمقاذيف نارية مع اخفاء الجثث، ولم يتمكن الطب الشرعي التأكد من وجود تعذيب قبل القتل بسبب تحلل الجثث عند اكتشاف الجثامين في مقبرة جماعية.

في تاريخ 6 تشرين أول/أكتوبر 2018، بمحافظة الضالع، اغتيال نائب رئيس الدائرة السياسية بحزب الإصلاح في محافظة الضالع، زكي محمد شايف السقلدي، برصاص مسلحين مجهولين.

بتاريخ 7 أيار/مايو 2019، في محافظة عدن، اغتيال رامي محمد المصعبي، وهو أحد قيادات مجلس الحراك الجنوبي السلمي بخور مكسر، حيث تم استدراجه الى جولة كلتكس، وإطلاق النار عليه هناك.

بتاريخ 10 تموز/يوليو 2019، بمحافظة تعز، اغتيال الشيخ أحمد سيف الشعبي، القيادي في حزب المؤتمر الشعبي العام، في قرية بني شعب في بلدة شرعب السلام، حيث تعرض لرصاص مسلحين مجهولين نصبو كمينا له في الطريق العام، وأصيب نجل الضحية بجروح بالغة.

28 بتاريخ 28 تموز/يوليو 2019، بمحافظة حضرموت، اغتيال جميل مسلّم باتيس، حيث تعرض لاطلاق رصاص كثيف من قبل مسلحين مجهولين كانوا يستقلون دراجة نارية، جوار محطة فلهوم وسط مدينة سيئون، بينما كان يتهيأ لقيادة سيارته، ولاذ منفذوا العملية بالفرار. وجميل باتيس هو شقيق عضو مجلس الشورى (الأعيان) باليمن والقيادي في حزب الاصلاح صلاح مسلّم باتيس.

التوصيات

أولا: الحكومة اليمنية:

1. إعادة تنظيم عمل الأجهزة الأمنية وفقا للقانون اليمني وخضوعها لإشراف وزارة الداخلية بما يضمن الشروع فورا في إجراءات ملاحقة وضبط المتورطين في كافة جرائم الاغتيالات.
2. دعم اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان بما يمكنها من القيام بمهامها في التحقيق بشأن جرائم الاغتيالات والسماح لها بالاطلاع على تفاصيل المعلومات التي توصلت إليها الأجهزة الأمنية.
3. إنشاء هيئة متخصصة للطب الشرعي ورفدها بالإمكانيات اللازمة لكشف الحقيقة وتأهيل العاملين فيها بما يتواكب مع تطور الطب الشرعي ووسائل كشف الجريمة المتبعة في الدول المتقدمة.
4. عدم التستر على أي انتهاكات تمس الحقوق الأساسية للمواطنين اليمنيين، وضمان عدم إفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب.
5. تقديم أي معلومات تتوفر لدى الحكومة اليمنية بخصوص جرائم الاغتيالات إلى الآليات الأممية المعنية بملف اليمن، بخاصة لجنة الجزاءات، وفريق الخبراء المستقلين التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان.
6. مخاطبة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن ما تناقلته وسائل الإعلام الأمريكية عن وجود جنود أمريكيين سابقين يعلمون كمرتزقة لتنفيذ جرائم اغتيالات في اليمن.

ثانيا: التحالف السعودي في اليمن:

7. تحديد موقف واضح من مسلسل الاغتيالات التي تعرض لها اليمنيون في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات التحالف وبالأخص القوات الإماراتية أو تلك القوات المحلية التي تعمل بالوكالة لصالح دولة الإمارات.
8. التحقيق في مزاعم استئجار دولة الإمارات لمرتزقة أجانب لتنفيذ عمليات الاغتيالات في مدينة عدن، ومحاسبة المتورطين في ذلك، وفقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ثالثا: الأمم المتحدة:

9. إيلاء ظاهرة الاغتيالات في اليمن اهتماما خاصا وأخذها على محمل الجد، باعتبارها هدرا للحق في الحياة وجرائم قتل خارج نطاق القانون، وتؤسس لمناخ مهيئ للفوضى والعنف الدائم.
10. إدانة كل الأطراف المتورطة في عمليات الاغتيالات ومحاسبة كافة المتورطين فيها سواء بالتنفيذ أو بالتوجيه.

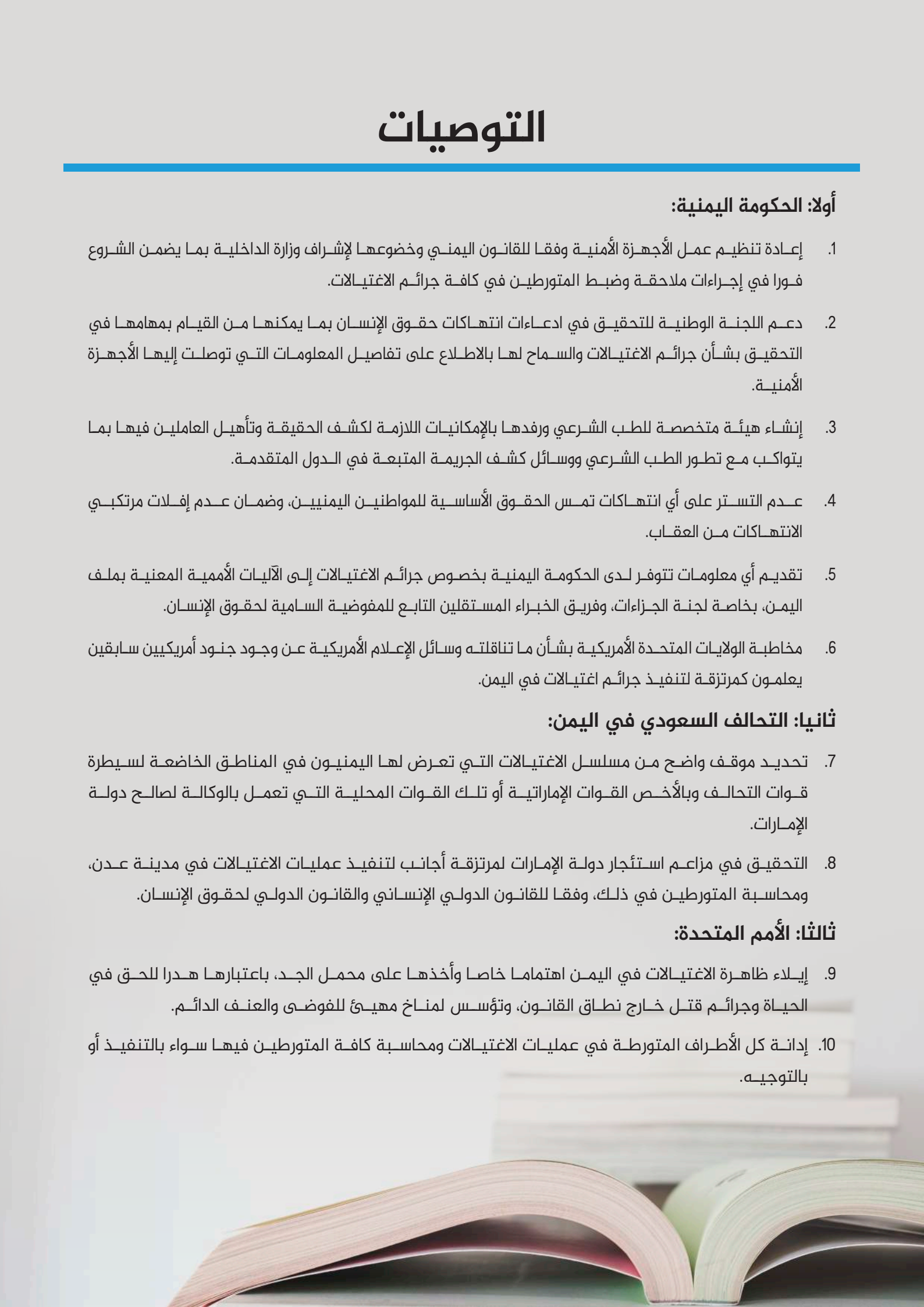

منظمة رايتس رادار

من نحن؟

منظمة (رايتس رادار) لحقوق الإنسان، هي منظمة غير حكومية وغير ربحية، لمراقبة وتعزيز حقوق الإنسان العربي والدفاع عنها.

أسسها نخبة من القيادات الحقوقية والنشطاء والمهتمين بالشأن الحقوقي العربي وتعنى بالرصد والتوثيق للانتهاكات الحقوقية والمناصرة للضحايا وتبنّي قضاياهم العادلة والتدريب الحقوقي، وتهتم بكافة المجالات الحقوقية وفي مقدمتها الحريات الإعلامية وحرية التعبير، حقوق المرأة، حقوق الطفل، حقوق المعاق، حقوق السجين، الحق في العدالة، حقوق اللاجئ والحقوق العامة.

وتضم منظمة رايتس رادار شبكة واسعة من المراسلين والراصدين والموثّقين الميدانيين وشبكة علاقات واسعة مع المنظمات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية وتستخدم أحدث الآليات في عملية الرصد والتوثيق والتواصل والنشر.

أهدافنا:

- رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان العربي.
- المناصرة والدعم القانوني لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.
- التشبيك والشراكة مع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان.
- بناء القدرات الحقوقية وتطوير المهارات القيادية.

رؤيتنا:

التميّز في رصد وتوثيق ومناصرة حقوق الإنسان في العالم العربي.

رسالتنا

منظمة حقوقية غير ربحية للدفاع عن حقوق الانسان العربي ومناصرة قضاياه العادلة من خلال رصد وتوثيق الانتهاكات واصدار البيانات والتقارير والتشبيك والشراكة مع المنظمات الحقوقية الاقليمية والدولية وخلق فرص تدريب وبناء القدرات للكوادر والقيادات الحقوقية.

قيمنا :

- المسؤولية.
- المصداقية.
- الاستقلالية.
- الشفافية.

برامجنا

الرصد

تعمل منظمة رايتس رادار على مراقبة وضع حقوق الإنسان ورصد الانتهاكات التي ترتكب ضدها في العالم العربي، من خلال المراقبين والراصدين المحليين المؤهلين الذين يعملون وفقا للمعايير الدولية واستخدام التقنيات المتطورة في هذا المجال، وكذلك من خلال التعاون مع المنظمات المحلية لحقوق الإنسان التي تعمل في نفس المجال ولديها نفس الاهتمامات الحقوقية.

التوثيق

تقوم منظمة رايتس رادار بتوثيق الانتهاكات ضد حقوق حقوق الإنسان التي ترتكب من قبل مختلف الأطراف، الفردية أو الجماعية، الأهلية أو الحكومية، في جميع الدول العربية، من خلال الشبكة الواسعة من الراصدين والمجموعة المتنوعة في الأساليب، من أجل الحصول على أدلة مادية وبراهين موثّقة لانتهاكات حقوق الإنسان، لاستخدامها عند اللزوم لملاحقة الجناة قضائيا للعمل على عدم الإفلات من العقاب.

المناصرة

كجزء من مهمتها، توفر منظمة رايتس رادار المناصرة والدعم القانوني وربما فرص الدعم المادي والمعنوي لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي، وذلك حسب الإمكانيات المتاحة، من خلال التعاون مع الشركاء من المنظمات الإقليمية والدولية ذات البرامج والأهداف التكميلية المشتركة في مجال حقوق الإنسان.

التشبيك

تعمل منظمة رايتس رادار على تحقيق أهدافها وغاياتها من خلال التشبيك وعلاقات التعاون مع شبكة واسعة من منظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية، لتبادل الخبرات والعمل معا من أجل إنجاح برامجها والقيام بأعمال مشتركة للدفاع عن حقوق الإنسان من خلال الحملات الجماعية المشتركة وعلى نطاق واسع.

بناء القدرات

في إطار جهودها للدفاع عن حقوق الإنسان، تسعى منظمة رايتس رادار إلى تدريب وبناء قدرات ورفع كفاءات نشطاء حقوق الإنسان العرب المتعاونين معها في تغطية الرصد والتوثيق للانتهاكات، بالإضافة الى النشطاء العاملين في المنظمات الأخرى التي تشترك معها في نفس الهدف المتمثل في الدفاع عن حقوق الإنسان. ويعتبر بناء القدرات جزء رئيسي من برامج منظمة رايتس رادار ومهمة رئيسية لتحسين أداء العاملين في مجال حقوق الإنسان.

مجالاتنا:

تؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية التعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق النساء والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عملها وأنشطتها.

حرية التعبير

تسعى منظمة رايتس رادار إلى الدفاع عن حرية الرأي والتعبير وتعمل على تعزيز حرية الإعلام والحريات العامة، وتطوير قدرتها على لعب دور حيوي في تعزيز الديمقراطية وحماية المصالح العامة. وتنطلق منظمة رايتس رادار في هذا من إيمانها بأن جوهر الديمقراطية لن يتحقق بالكامل ما لم يتم ضمان حرية الرأي والتعبير كحق أساسي. كما تؤمن المنظمة بأن الحق في حرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق المرأة

تعمل منظمة رايتس رادار على تعزيز حقوق المرأة وتمكينها في كل مواقع الحياة، لدعم دورها الحيوي عبر مشاركتها الفاعلة في بناء المجتمع. وتعتقد منظمة رايتس رادار أن المجتمع لا يمكن أن يصل إلى كامل إمكاناته ما لم تتمتع المرأة بكامل حقوقها الموازية لنفس الحقوق والفرص التي يتمتع بها الرجل، بما في ذلك المساواة في الفرص بالتعليم والرعاية الصحية وفرص العمل. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق الطفل

تناضل منظمة رايتس رادار في تعزيز الحقوق الأساسية للأطفال ومساعدتهم على التمتع بكامل حقوقهم، وفي مقدمة ذلك التعليم والرعاية الصحية والحماية. وتتطلع كذلك إلى تعزيز حقوق الأطفال بحيث يصبحوا فاعلين لصناعة المستقبل المشرق، وهذا الحلم لن يتحقق ما لم يتم دمج حقوق الأطفال في برامج التنمية الاجتماعية والسياسات العامة. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق المعاق

تعمل منظمة رايتس رادار على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم على أرض الواقع وتدعم اندماجهم ومشاركتهم في المجتمع. وترى المنظمة أن المساواة في الفرص، يجب أن يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل ان يتمتعوا بكافة الحقوق والفرص الأساسية المتاحة لبقية أفراد المجتمع، بما في ذلك الفرص المتساوية في التعليم والوظائف والرعاية الصحية. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأن الحق في حرية الرأي التعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

حقوق اللاجئ

تجتهد منظمة رايتس رادار على تعزيز حقوق اللاجئين ودعم كل ما من شأنه تقديم العون المادي والمعنوي لهم ليحصلوا على حقوق متكاملة بسلاسة في المجتمع الذي يستضيفهم ومنحهم الحقوق الانسانية دون تمييز. وتؤمن منظمة رايتس رادار بأنه يجب أن يحصل اللاجئين على الحقوق الإنسانية الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل. وتنطلق رايتس رادار في عملها هذا من إيمانها بأن الحق في حرية الرأي التعبير وحرية الإعلام والعدالة وحقوق المرأة والأطفال والمعوّقين واللاجئين من الحقوق الأساسية وتشكل المجالات الرئيسية في عمل وأنشطة المنظمة.

الحق في العدالة

تسعى منظمة رايتس رادار إلى تعزيز قيم العدالة في أوساط المجتمع، لتوفير إجراءات تقاضي عادلة للضحايا وللسجناء. وتعتقد أن الحياة لن تستقيم ولن تكون محمية ما لم تحكمها العدالة ويكون القانون والنظام حاكمين لسلوك جميع الناس في المجتمع من القمة إلى القاعدة، بحيث يصبح الحق في العدالة حقا أساسيا للجميع، لكي يشكل سياجا حاميا لكافة الحقوق الأساسية الأخرى مثل الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام وحقوق المرأة والطفل والمعوقين واللاجئين والتي تعتبرها رايتس رادار من الحقوق الأساسية ومن المجالات الرئيسية التي تركز عليها المنظمة في أنشطتها وبرامجها.

RIGHTS RADAR

اليمن:
إغتيال الحق في الحياة

تقرير حقوقي عن الاغتيالات السياسية

أيلول/سبتمبر 2019

RIGHTS RADAR

E-Mail: contact@RightsRadar.org , www.RightsRadar.org , Amsterdam, The Netherlands

RightsRadar